# لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
ناني بن عبدالله آل ناني

رئيس التحرير
محمد حجي


ملحق خاص بمناسبة
1000 يوم من الحصار
إنجازات قطرية


العدد 1399 - السبت 5 رجب 1441 هـ. 29 فبراير 2020 | www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa | Issue No 1399 - Saturday 29 February 2020


رُبَّ ضـــارة نافعـــة

# بالأرقام.. قطـــر تقهر التحديات

**3** توسعات لتطوير حقـل الشمـال خلال الحصـــار

زيادة إنتاج الغاز إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول 2027

**140** مصنعا يدخل عجلة الإنتاج المحلي خلال الحصار

26 مشروعا استراتيجيا غذائيا جديدا في 2020

البورصة تستقطب **13.1** مليار ريال في **1000** يوم

البنوك تحول التحديات إلى فرص استثمارية وتوسعية

قطر في المرتبة الخامسة عالمياً على مؤشر الصحة لمعهد «ليجاتوم»

الشعوب الخليجية ضحية إجراءات انتقامية منذ بدء الحصار

1000 يوم من الحصار
إنجازات قطرية

1000 يوم كفيلة بإحداث طفرة نوعية بقطاع الأعمال

# 140 مصنعا يدخل عجلة الإنتاج المحلي خلال الحصار

عمر القضاه

ألف يوم كانت كفيلة بأن تحدث طفرة نوعية للقطاع الخاص المحلي بعدة مجالات لم تكن تتصدر اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين فيما سبق، إلا أن المعطيات التي فرضها إغلاق الحدود البرية وما تبعها من وقف لتوريد السلع والبضائع للسوق المحلي عبر المنفذ البري الوحيد.

شكل انقطاع توريد السلع بشكل مفاجئ تحديا أمام القطاع الخاص بمكوناته التجارية والصناعية والخدماتية لتأمين حاجة السوق من مختلف البضائع لا سيما ذات الأعمار القصيرة والتي لا يوجد لها مخزون كاف لدى التجار.

بدأت قصة التغلب على تلك التحديات خلال الساعات الأولى بتوفير السلع الطازجة مثل الخضار والفاكهة والألبان والدواجن والبيض وبعض أنواع المياه والأدوية عبر تأمينها جوا فكانت أول طائرة تهبط في مطار حمد الدولي تحمل الخضار والفواكه خلال الـ 24 ساعة لتتوالى بعدها الطائرات المحملة بالخضار والألبان ومشتقاتها.

وفي المرحلة الثانية كانت عمليات توريد عبر شراكات تجارية مع العديد من الدول باستخدام خطوط بحرية تم تدشينها منذ منتصف العام 2017 ليكون ميناء حمد الدولي همزة الوصل بين الدوحة ودول عديدة لها تأثيرها الاقتصادي العالمي من ابرزها الهند وباكستان وتركيا ودول اوربية.

## خطوط ملاحية

كما استبدلت دولة قطر المنفذ البري بـ 7 خطوط ملاحية بحرية تتصل من خلالها مع كل من سلطنة عُمان ودولة الكويت وجمهورية العراق وجمهورية إيران وجمهورية تركيا والأردن.

تتراوح مدة الرحلة البحرية في الخطوط الجديدة مع دول الإقليم ما بين 8 ساعات إلى 11 يوما، بالإضافة إلى وجود حاويات مبردة ضمن تلك الخطوط لنقل المواد الغذائية الطازجة والتي تحتاج إلى التبريد للحفاظ على صلاحيتها.

## القطاع الصناعي

ولعل القطاع الصناعي ابرز المستفيدين إذ شهد قفزة كبرى خلال العامين ونصف الماضية إذ نمت عدد المصانع المحلية بنحو 140 مصنعا بمختلف القطاعات الصناعية.

وتظهر بيانات بوابة قطر الصناعية أن عدد المصانع المسجلة القائمة والمرخصة نحو 1472 منشأة صناعية مقارنة بنحو 1333 منشأة بمنتصف العام 2017.

وزاد عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالدولة خلال نفس الفترة بنحو 137 منشأة ليصبح

■ خدمات الكترونية

العدد الإجمالي لها 893 منشأة صناعية مقارنة بـ 756 منشأة مع نهاية النصف الأول من العام 2017، فيما زادت المنشآت الصناعية المرخصة إلى 579 منشأة مقارنة بـ 577 منشأة.

وعلى صعيد الاستثمارات الصناعية القائمة والمسجلة تظهر البيانات زيادتها في الدولة خلال 1000 يوم بنحو 6 مليارات ريال ليصبح إجمالي الاستثمارات 295 مليار ريال مقارنة بـ 289 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام 2017.

ويقصد بالمنشآت الصناعية المرخصة المصانع التي حصلت على ترخيص إقامة وهي بمراحل التأسيس والإنشاء، أما المنشآت الصناعية العاملة فهي المنشآت القائمة ولديها خطوط إنتاج بالفعل.

## الأرقام

**7**
خطوط ملاحية تربط قطر مع دول الإقليم

**6**
مليارات ريال استثمارات صناعية جديدة

# القطاع الخاص.. دور مباشر بتأمين حاجة السوق

لعب القطاع الخاص المحلي دورا بارزا في تأمين حاجة السوق من المواد الغذائية المختلفة وبأسعار مناسبة وبوقت قياسي من خلال استثمار العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربطهم مع مختلف دول العالم سابقا، بالإضافة إلى الدور الذي قامت به غرفة تجارة وصناعة قطر من التواصل مع نظرائهم بمختلف الدول وتنسيق اللقاءات والزيارات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري مع الدول المختلفة. وتوجه وفدان مهمان إلى دولتين من اهم الدول التي لعبت دورا أساسيا في كسر قطر للحصار وتأمين الأسواق فكان الوفد الأول إلى سلطنة عمان والذي ضم اكثر من 150 رجل أعمال ومن ثم وفد قطري إلى أزمير التركية والتنسيق بشأن التبادل التجاري وإزالة كافة العوائق.

■ صناعة ومصانع وطنية

# تشريعات وقوانين متطورة لترسيخ مكانة قطر كوجهة مثالية للاستثمار

شهدت بيئة الأعمال إصدار عدد من التشريعات والقوانين المتطورة بهدف ترسيخ مكانة الدولة الرائدة كوجهة مثالية للاستثمار على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تم إصدار القانون بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وإتاحة الفرصة لها للتملك بنسبة 100% في جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والتجارية، كما وافق مجلس الوزراء في شهر يونيو 2019 على مشروع قانون بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وعلى متطلبات إنشاء المحكمة، وذلك بهدف تطوير أنظمة العدالة وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار، وشهد شهر يوليو 2019 إطلاق وكالة ترويج الاستثمار والتي تهدف لأن تكون مصدرا متكاملا لحلول الاستثمار في الدولة، عبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات ذات الأولوية. كما تتولى الوكالة متابعة جدول عمل أنشطة ترويج الاستثمار المطلوبة من قطاعات محددة إضافة إلى التنسيق بين مختلف الأنشطة الهادفة للاستثمار والتسويق مع الجهات المعنية الرئيسية، فضلا عن مهامها الاستشارية حول السياسات المتبعة في هذا المجال.

## 50 شركة استثمرت في المناطق الحرة

استطاعت المناطق الحرة استقطاب وتوطين أكثر من 50 شركة عالمية بدأت بممارسة أعمالها ليحظى بمزايا تشريعية ولوجستية عديدة. وتعتبر كل شركة من هذه الشركات المستثمرة بالمناطق الحرة مؤسسة رائدة في القطاع الذي تعمل به وتمثّل أسواقاً عالمية متنوّعة

كما استقطبت المناطق الحرة طلبات استثمارية تبلغ قيمتها الاجمالية حوالي مليار و500 مليون ريال قطري.

وتضم المناطق الحره منطقتي أم الحول وراس بوفنطاس اذ تحتوي أم الحول على 54 وحدة صناعية مسبقة الصنع بمساحات تتراوح ما بين 2500 متر مربع و 700 متر مربع، ومنطقة راس بوفنطاس تحتوي على 24 وحدة صناعية مسبقة الصنع.

## 684 طلبا لتأسيس الشركات عبر النافذة الواحدة

أطلقت وزارة التجارة والصناعة المرحلة الأولى من خدمات النافذة الواحدة خلال شهر سبتمبر الماضي وتشمل خدمة التأسيس الشامل للأعمال التجارية والمصانع التي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية تقديم الطلبات والتوقيع عليها ودفع الرسوم الخاصة بها إلكترونيا، ومن ثم الحصول على الترخيص.

وتعد المبادرة الوطنية الرائدة ثمرة من الجهود الحثيثة، والتعاون والتنسيق المشترك بين وزارة التجارة والصناعة وعدد من الجهات والهيئات الحكومية، بهدف توفير منصة إلكترونية موحدة ومتكاملة للمستثمرين وتيسير إجراءات منح الموافقات والتراخيص اللازمة لتأسيس الأعمال في دولة قطر بما يسهم في استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وضمان تدفق وسهولة تأسيس المشروعات الاستثمارية في الدولة وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الأولويات الوطنية على المستوى التنموي.

وتقدم النافذة الواحدة أكثر من 150 خدمة حكومية معنية بتأسيس الشركات، وبلغ عدد المستندات المطلوبة نحو «7» مستندات رسمية تصدر للمنشأة، بالاضافة الى وجود 22 نظاما إلكترونيا للجهات الحكومية وغير متكاملة مع بعضها البعض.

وبلغ عدد الطلبات المقدمة للنافذة الواحدة منذ إطلاقها نحو 648 طلبا تم اصدار سجلات لأكثر من 497 طلبا فيما 105 طلبات بمرحلة توقيع العقود ونحو 46 بمرحلة الدفع.

1000 يوم من الحصار
إنجازات قطرية

## 1000 يوم من النجاحات المالية والمصرفية

# المالية والبنوك يحولون التحديات إلى فرص استثمارية وتوسعية

أحمد فضلي

**تمر الف يوم منذ فرض الحصار الجائر على دولة قطر من دول مجاورة، الف يوم نجحت فيها كافة القطاعات الاقتصادية العاملة في الدولة من مواجهة كافة التحديات التي طرحها سواء الحصار الجائر او حتى التقلبات الاقتصادية التي شهدتها منطقة الخليج العربي بشكل خاص او العالم بشكل عام.**

**وقد كان القطاع المالي الى جانب الجهاز المصرفي القطري خطي الدفاع الاول على الاقتصاد الوطني في ظل الضغوطات التي طرحتها دول الحصار، رغم المحاولات التي يمكن وصفها بالفاشلة التي كان هدفها النيل من القطاع المصرفي بدرجة اولى لزعزعته وادخال الشك في نفوس كبار المستثمرين من شركات وصناديق سيادية واستثمارية عالمية بالاضافة الى شريحة واسعة من الافراد، حيث عمد مستثمرون وبنوك من دول الحصار الى القيام بعمليات سحب لودائعهم واموالهم، حيث قدر حجم المبالغ التي تم سحبها خلال الايام الاولى من الحصار الجائر نحو 60 مليار ريال قطري، بما يعادل نحو 16,48 مليار دولار امريكي، في محاولة اولى من اجل التأثير على التعاملات المصرفية والايهام بوجود ازمة حقيقية في النظام المصرفي داخل دولة قطر.**

**الى ذلك، وفقا لحسابات اجرتها «لوسيل» استنادا الى البيانات النقدية والمالية وخاصة الميزانية الشهرية المجمعة للبنوك والمصارف الاسلامية العاملة في دولة، فان نسبة السحوبات من قبل دول الحصار الى اجمالي الودائع الموجودة في الجهاز المصرفي بنهاية شهر يونيو من العام 2017 تشكل نحو 7,7%، حيث قدر اجمالي الودائع المسجلة في الجهاز المصرفي بنهاية شهر يونيو من نفس العام نحو 770,7 مليار ريال قطري بما يعادل نحو 211,73 مليار دولار امريكي. كما ان اجمالي الودائع المسحوبة في تلك الفترة لم تتجاوز نسبتها نحو 4,59% الى اجمالي الموجودات والمطلوبات المسجلة في تاريخ 30 يونيو من العام 2017.**

**وفي هذا الاطار، ولمواجهة اول تحد يواجه القطاع المصرفي نتيجة الحصار الجائر تحركت الجهات المعنية بتحريك مجموعة من الاصوال والاموال على شكل ايداعات في البنوك والمصارف الاسلامية، وفي مقدمتهم جهاز قطر للاستثمار الذي يعد من اكبر الصناديق الاستثمارية السيادية، حيث عمل على تحريك بعض من ودائعه في الخارج نحو الجهاز المصرفي القطري، حيث قدرت القيمة بنحو 100 مليار ريال بما يعادل نحو 27,47 مليار ريال دولار امريكي، وهو ما يعادل تقريبا مرة ونصف من قيمة السحوبات.**

**اثر ذلك، عمدت دول الحصار الى الضغط على العملة الوطنية في مناسبتين الاولى الايهام بايقاف تداول الريال القطري في الاسواق العالمية، ومن ثم التلاعب بالسندات السيادية القطرية باعتماد طريقة المبادلة التي تهدف الى الضغط على قيمة السندات وبالتالي ايهام المستثمرين بوجود ازمة حقيقية وخلق ازمة عدم ثقة في السندات القطرية وهو ما يعني ارتفاع تكلفة التأمين عليها وارتفاع العائد بشكل حاد، مع العلم ان السندات القطرية تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية الجودة، ولعل خروج دولة قطر الى الاسواق العالمية في العام 2018 وطرح سندات سيادية والاكتتاب فيها بكميات كبيرة بل وتغطيتها بنحو 5 مرات من قيمتها ساهم في تدعيم موقف السندات القطرية، بالاضافة الى فتح دولة قطر من خلال مصرفها المركزي لتحقيق في الغرض لتحديد الجهات التي تقف وراء تلك العمليات المصطنعة للتأثير على القطاع المالي والمصرفي بالدولة.**

### قوة مالية

**ومن جهة ثانية، فقد نوهت العديد من وسائل الاعلام خلال تلك الفترة الى ما تتمتع به البنوك والمصارف الاسلامية من قوة مالية، حيث قالت إن البنوك القطرية تتمتع بالملاءة والسيولة العالية إلى جانب الاحتياطيات النقدية الأجنبية وهو ما ينعكس إيجابيا على القطاع المالي والمصرفي والاقتصاد القطري بشكل عام. وأشارت إلى أنه رغم ذلك لم تسلم قطر من دول الحصار وبشكل خاص محاولاتهم لزعزعة الاستقرار المالي في الدولة في الأشهر الاولى من الحصار قبل أن تنكشف تلك المحاولات والتي كانت تهدف بشكل أساسي الى التخارج من السندات السيادية القطرية من خلال خلق أزمة تحوط تؤدي إلى التخلص من السندات بأسعار أقل مما يخلق أزمة عملة ويدفع قطر إلى إعادة شراء سنداتها للدفاع عن العملة الوطنية، مشيرا في ذات الإطار إلى طلب قطر من الجهات الأمريكية بفتح تحقيق في محاولات التلاعب بعملتها وسنداتها السيادية.**

**واكدت وسائل الاعلام على أن قطر تسارع الخطى لتصبح نموذجا اقتصاديا متميزا في المنطقة، وذلك في وقت تبحث فيه المنطقة عن طريقة للنجاح في الخروج من الاعتماد على المواد الهيدروكربونية.**

**من جانبه، اعرب صندوق النقد الدولي اكبر مؤسسة نقدية في العالم عن ثقته في الاقتصاد القطري، حيث قال ان الاقتصاد القطري نجح في استيعاب الصدمات التي ترتبت على هبوط أسعار الهيدروكربونات في الفترة 2014-2016، ومن ثم الحصار الجائر على الدولة. واشار في تقديراته الى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2,2%، صعودا من 1,6% في 2017. وظل التضخم الكلي منخفضا، وتَحَوَّل مركز المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية إلى تحقيق فائض قدره 2,3% من إجمالي الناتج المحلي في 2018. وساعد تعافي ودائع غير المقيمين والتمويل من البنوك الأجنبية على زيادة القروض المقدمة من البنوك إلى القطاع الخاص. وتمكنت البنوك من تنويع التكوين الجغرافي لودائع غير المقيمين. واشارت تقديرات الصندوق إلى تحقيق الحساب الجاري فائضا قدره 9,3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018.**

### الخطة الاستراتيجية

**ولم تقف النجاحات القطرية عند الايام الاولى من الحصار الجائر في صد التأثيرات المترتبة عنه، بل ان النجاحات التي حققها الجهاز المصرفي والمالي طيلة الالف يوم الماضية كانت ابلغ واعمق وخير رسالة تؤكد التميز القطري والقدرة على ادارة الازمات، وتحويل الازمات الى فرص حقيقية للاستثمار. فقد نجح القطاع المالي والمصرفي في الدولة من اطلاق خطة المالية والمصرفية لخمس سنوات انطلقت في نهاية العام 2017، وتنتهي في العام 2022، وقد اوضحت مصادر «لوسيل» ان تنفيذ الخطوط العريضة للخطة يسير بالشكل المطلوب وان نسبة كبيرة من الاهداف المرسومة تم تحقيقها. كما يستعد مصرف قطر المركزي لاطلاق الخطة الاستراتيجية للتكنولوجيا المالية في الدولة التي من شأنها ان تحقق نقلة نوعية في المجال المالي والمصرفي من خلال توظيف اعلى التقنيات المستخدمة، بالاضافة الى تحقيق الشمول المالي في الدولة، بالاضافة الى الاعلان عن مجموعة من التشريعات التي من شأنها ان تساعد في تحقيق اعلى المعايير المتعلقة بالشفافية في المعاملات، ولعل من بينها قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالاضافة الى مجموعة من القوانين والتعليمات التنظيمية التي تم الاعلان عنها لتطوير عمل المكونات الخاضعة لسلطة ورقابة مصرف قطر المركزي.**

■ مبنى وزارة المالية

## بالأرقام

**60**
مليار ريال حجم المبالغ التي تم سحبها خلال الأيام الأولى من الحصار

**770.7**
مليار ريال اجمالي الودائع المسجلة في الجهاز المصرفي بنهاية شهر يونيو 2017

■ مصرف قطر المركزي

## معايير الجودة

**اما على المستوى البنكي والمصرفي، فقد حافظت البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة على الالتزام باعلى المعايير والرسملة التي تخطت معدل 18,5% بما يفوق المستوى المحدد من قبل معايير بازل، كما حافظت البنوك على تحقيق اعلى معايير الربحية السنوية، فعلى سبيل المثال بلغ اجمالي ارباح البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة بنهاية العام الماضي نحو 24,61 مليار ريال مقارنة بنحو 23,3 مليار ريال كاجمالي ارباح مسجلة في العام 2018. وفيما يتعلق بالتوزيعات النقدية المعلن عنها فقد بلغت نحو 10,5 مليار ريال لتشكل ما نسبته 43% من الأرباح المحققة لعام 2019، كما سجلت البنوك القطرية متوسط نسبة نمو في محفظة قروضها للعام 2019 بنحو 10%، وبخصوص ودائع العملاء فقد بلغ متوسط النمو لودائع العملاء خلال 2019 حوالي 7%، نسب كفاية رأس المال وهو خط الدفاع لأموال المودعين، والتي تقيس قدرة البنك على مواجهة الخسائر المحتملة، كما أن ارتفاع نسب الكفاية يُعبر عن متانة المركز المالي للبنك، فقد بلغ متوسط كفاية رأس المال للقطاع حوالي 18,4%.**

**اما على المستوى المالي، فقد اعلنت دولة قطر من خلال وزارة المالية نهاية العام الماضي عن الموازنة العامة لدولة قطر لعام 2020، والتي تعتبر أعلى موازنة حجماً من حيث الإنفاق منذ خمس سنوات، وهو ما يعكس التزام الدولة بتنفيذ مختلف البرامج التنموية في كافة القطاعات بما في ذلك المشاريع المعتمدة ضمن خطة التنمية الاستراتيجية 2018-2022، حيث تم اعتماد متوسط سعر برميل النفط خلال عام 2020 عند مستوى 55 دولارا للبرميل وهو نفس مستوى تقديرات موازنة عام 2019، وبناء عليه استقرت تقديرات إجمالي الإيرادات عند نفس مستويات موازنة 2019 والتي تبلغ 211 مليار ريال. وارتفعت تقديرات المصروفات لتصل إلى 210,5 مليار ريال لعام 2020 مقارنة مع تقديرات بلغت 206,6 مليار ريال لعام 2019، بزيادة نسبتها 1,9%.**

1000 يوم من الحصار
إنجازات قطرية

إدراجات وتشريعات جديدة عززت الاستثمارات الأجنبية بالسوق

# بورصة قطر تستقطب 13.1 مليار ريال في 1000 يوم

**نجحت بورصة قطر في جذب استثمارات قياسية صافية خلال 1000 يوم من الحصار، جاءت عبر شراء صافي من المؤسسات غير القطرية التي رفعت من نسب تملكها بالأسهم المدرجة، واستفادت من التوزيعات النقدية ونسب النمو العالية التي حققتها الشركات خاصة ضمن القطاعات القيادية.**

**ويكشف رصد خاص لـ «لوسيل» أن إجمالي صافي استثمارات المؤسسات غير القطرية قد بلغ 13,1 مليار ريال وهو ما يعادل 3,6 مليار دولار وذلك خلال الفترة الممتدة من يونيو 2017 وحتى نهاية شهر فبراير 2020، وتوزعت تلك الاستثمارات ما بين 8,34 مليار ريال خلال عام 2018 و 5,31 مليار ريال خلال عام 2019 و نحو 425 مليون ريال خلال شهر يناير وفبراير من العام الجاري، بينما شهدت الفترة الممتدة ما بين يونيو 2017 الى ديسمبر من نفس العام تسجيل صافي بيع بقيمة 939 مليون ريال عبر المؤسسات الغير قطرية، وهو ما تسببت به المؤسسات الخليجية التي سجلت صافي بيع ضخم وقتها قابله صافي شراء قوي عبر المؤسسات الأجنبية والقطرية على وجه الخصوص.**

محمد السقا

وباستبعاد المؤسسات الخليجية واحتساب صافي شراء المؤسسات الأجنبية فان صافي الشراء خلال 1000 يوم من الحصار سيصل الى 15,5 مليار ريال تعادل 4,25 مليار دولار صافية تدفقت الى بورصة قطر والاقتصاد الوطني، وتوزعت ما بين 217 مليون ريال خلال الشهور السبعة الأخيرة من عام 2017، ونحو 9,1 مليار ريال خلال 2018 و 5,4 مليار ريال خلال 2019 و 775 مليون ريال خلال شهري يناير وفبراير من العام الجاري.

وبلغ صافي شراء المؤسسات الأجنبية من الأسهم القطرية خلال تداولات العام الماضي 5,4 مليار ريال وهو ما يعادل 1,49 مليار دولار، وتصدر شهر يناير من العام الماضي قائمة الشهور باستثمارات صافية بلغت قيمتها 1,23 مليار ريال وتلاه شهر يونيو بنحو 1,03 مليار ريال ثم شهري مايو ومارس بنحو 735 مليون ريال لكل منها.

وشهد عام 2018 عقب مرور نحو عام ونصف من الحصار استقطاب بورصة قطر، لأعلى صافي شراء مسجل من قبل المؤسسات الأجنبية، وبلغت قيمته 9,1 مليار ريال تعادل 2,5 مليار دولار، وهو الأعلى في تاريخ البورصة القطرية، ويأتي بعده استثمارات عام 2014 وبلغت وقتها 8,9 مليار ريال وهو العام الذي شهد إدراج شركة مسيعيد للبتروكيماويات.

## صناديق المؤشرات

شهد شهر مارس 2018 ادراج منتج جديد في بورصة قطر عبر إدراج صندوق مؤشر بورصة قطر (QETF) وهو أول صندوق مؤشرات متداول (ETF) يدرج في البورصة ويعد الأكبر على مستوى دول الخليج، ويتتبع المؤشر العام للبورصة ويقيس الأداء السعري لأسهم أكبر 20 شركة قطرية مدرجة وأكثرها سيولة.

كما شهد نفس الشهر إدراج صندوق الريان قطر المتداول، تحت الرمز "QATR"، ويتتبع الصندوق مؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي (السعري) الذي يتألف من الشركات القطرية المدرجة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويُعدّ صندوق الريان قطر المتداول أكبر صندوق استثماري إسلامي متداول مدرج في دولة واحدة، وتتجاوز أصوله الأولية 120 مليون دولار.

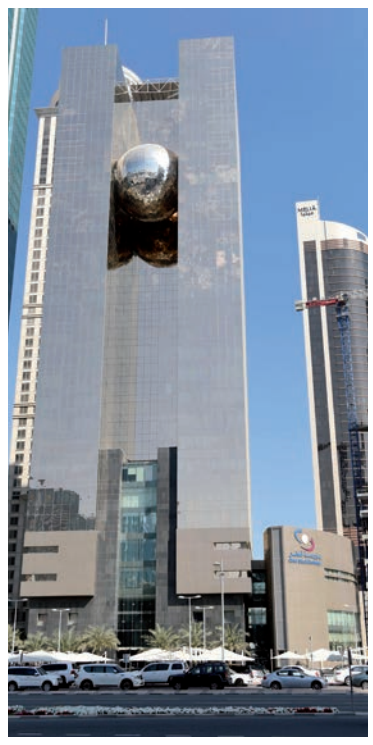

## ثقة عالمية

ويؤكد الدكتور عبد الله الخاطر الخبير الاقتصادي والرئيس التنفيذي لشركة الأمل للاستثمار، أن ما تحقق في بورصة قطر منذ بداية الحصار يعد ابلغ دليل على متانة الاقتصاد الوطني وثقة المؤسسات العالمية به، لأن البورصة تعد هي الواجهة الرئيسية لأي اقتصاد وتشكل دائما «ترمومتر» تقيس منه تلك المؤسسات صحة أي اقتصاد تسعى لضخ استثماراتها به.

وأوضح الخاطر أن البورصة تنوعت نقاطها المضيئة خلال تلك الفترة ما بين رفع نسب تملك الأجانب والذي جذب استثمارات صافية استثنائية للسوق، وكذلك إقرار العديد من التحديثات التشريعية المتعلقة بالخدمات المالية والصناديق الاستثمارية وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية على هذا الصعيد.

ويرى الدكتور عبد الله الخاطر أنه على الرغم من التراجع الذي شهدته بورصة قطر خلال شهر فبراير بضغط رئيسي من فيروس كورونا الا أن ذلك لا يندرج على بورصة قطر وحدها بل تضررت منه جميع اسواق العالم وبنسب أعلى من التراجع، ففي حين سجلت بورصة قطر أعلى نسبة تراجع في حدود 2 % تراجعت الأسواق الأمريكية والأوروبية خلال أكثر من جلسة بنسب تخطت 4 و 5 %.

## الأسواق الواعدة

ويؤكد المستثمر أحمد السعدي أن بورصة قطر تعد من الأسواق الواعدة عالميا وليس فقط على الصعيد الإقليمي، وهو ما تحقق خلال الفترة الماضية عبر تسجيله أفضل العوائد على مستوى جميع أسواق المال حول العالم خلال عام 2018، ووقتها استفاد المستثمرون من تدني الاسعار في بداية العام وبنوا مراكز مالية قوية ساهمت في تحقيقهم لعوائد قياسية، عبر ارتفاع اسعار الاسهم أو عبر التوزيعات النقدية المغرية التي باتوا يحصلون عليها.

كما أن السوق القطري شكل منذ بداية الحصار فرصة استثنائية للمؤسسات الأجنبية سواء على صعيد نمو أرباح شركاته أو توزيعاتها النقدية وكذلك تواجد عدد كبير من شركاته عند مستويات سعرية مغرية تدفع تلك المؤشرات والصناديق العالمية لضخ مزيد من استثماراتها داخل السوق، وساهمت تلك السيولة في ارتفاع نسبة مساهمة الأجانب من المؤسسات بشكل خاص في أغلب الأسهم المدرجة خاصة الأسهم القيادية في قطاعي البنوك والصناعة وكذلك الخدمات.

## بالأرقام

**3**
شركات تم إدراجها منذ يونيو 2017 وهي استثمار القابضة وقامكو وبلدنا

**9.1**
مليار ريال صافي شراء المؤسسات الأجنبية فى 2018 وهو الأعلى تاريخيا

**5.4**
مليار ريال صافي شراء المؤسسات الأجنبية خلال تداولات العام الماضي

**% 49**
نسبة التملك المتاحة للأجانب وفقا للقرار الصادر في مارس 2018

**775**
مليون ريال صافي شراء المؤسسات الأجنبية خلال شهري يناير وفبراير 2020

## المؤسسات الأجنبية تقتنص الفرص الاستثمارية

يؤكد المحلل المالي أحمد عقل أن بورصة قطر قدمت للمستثمرين الأجانب مكاسب مميزة وخاصة عقب الحصار، وذلك بالنظر إلى تحقيقها أداء عالميا على مستوى مؤشرها العام، وهو ما فتح شهيتهم نحو ضم المزيد من الاستثمارات في السوق، وهو ما تؤكده الأرقام فيما يتعلق بمحصلة التدفقات الخاصة عبر صافي شراء المؤسسات الأجنبية.

وأكد أن المؤسسات الأجنبية اقتنصت وما زالت تقتنص الفرص الاستثمارية المغرية التي تقدمها الأسهم المدرجة في بورصة قطر، والتي تحقق عوائد تصل في بعض الأسهم ما بين 7 - 8%، وهي نسب تعد الأعلى بين أسواق العالم، بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية التي تحققت لتلك المؤسسات بعد الأداء القياسي للمؤشر العام للبورصة خلال العام 2018 وتحقيقها نموا ولو بنسبة اقل خلال 2019، والتوقعات بمزيد من الانعكاس الإيجابي لنمو الاقتصاد القطري على الشركات بوجه عام خلال الفترة المقبلة خاصة مع اقتراب موعد تنظيم كأس العالم 2022.

وأشار عقل إلى أن المؤسسات الأجنبية باتت لاعبا رئيسياً داخل بورصة قطر، مع ضخها لاستثمارات استثنائية بالسوق، وسعيها لرفع نسب تملكها في عدد من الأسهم التي سجلت معدلات نمو ممتازة على صعيد الأرباح، وحافظت على نسب عائد مرتفعة وتوزيعات سخية على مساهميها.

1000 يوم من الحصار
إنجازات قطرية

بتوجيهات ودعم لا محدود من القيادة الرشيدة

# القطاع الصحي يخطو بثقة نحو العالمية

**كغيره من القطاعات الحيوية في الدولة، وبعد مرور 1000 يوم على الحصار الجائر المفروض على دولة قطر، يسير القطاع الصحي بخطى واثقة نحو المراكز العالمية المتقدمة في هذا المجال، مدعوما بتوجيهات مباشرة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، إيمانا من القيادة الحكيمة لصاحب السمو بأن الإنسان هو رأس المال الحقيقي للدول باعتباره أساس النهضة والتقدم.**

**وحقق القطاع إنجازات متميزة يشار إليها بالبنان خلال سنوات قليلة، تضمنت توسعا كبيرا في المرافق الصحية، ونموا في القوى العاملة الصحية، وتقديم خدمات صحية جديدة، شكلت مجتمعة نقلة نوعية في مسيرة المنظومة الصحية ساهمت في تقديم خدمات تميزت بالجودة والنوعية وفق المعايير العالمية.**

وسام السعايدة

■ مؤسسة حمد الطبية

الإنفاق السخي على القطاع ساهم في تسجيل المراكز العالمية المتقدمة، حيث خصصت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2020 ما يقارب 22,6 مليار ريال للقطاع، وشكلت هذه المخصصات قرابة 11% من إجمالي المصروفات العامة وتتضمن تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في القطاع الصحي من أبرزها إجراء توسعات في المنشآت والمرافق التابعة لمؤسسة حمد الطبية، وتوفير الخدمات الطبية اللازمة لإنشاء مراكز جديدة للرعاية الأولية وغيرها من المشاريع الصحية.

حصدت دولة قطر المرتبة الخامسة عالمياً على مؤشر الصحة الذي يصدره معهد «ليجاتوم» ومركزه الرئيسي في لندن بعد أن كانت في المرتبة 13، وجاء ذلك نظرا لتحسين متوسط العمر المتوقع، والنتائج الصحية للمرضى وارتفاع نسبة الاستثمار على مستوى البنى التحتية الصحية.

جاء هذا التقدم بعد أن احتلت المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط على صعيد متوسط العمر المتوقع، وضمن قائمة الخمسة والعشرين الأفضل عالمياً من حيث جودة الخدمات الصحية وسهولة الوصول إلى الرعاية الصحية. ويعد معدل إنفاق الدولة في قطاع الرعاية الصحية من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط.

وتعتبر الإستراتيجية الوطنية الجديدة للصحة 2018 – 2022 نموذجا فريدا للرعاية الصحية في دولة قطر يركز بشكل أكبر على الوقاية من الأمراض ويساعد المجتمع في الحفاظ على صحتهم، كما تقدم نهجا جديدا لمواجهة التحديات الصحية في قطر يعكس تحولا شاملا في التفكير نحو التركيز على السكان والرعاية المتكاملة.

وفي سبتمبر الماضي تم افتتاح مركز الطوارئ والحوادث الجديد في مستشفى حمد العام التابع لمؤسسة حمد الطبية الذي يعتبر أحد أكبر المراكز من نوعها في المنطقة، والمركز مجهز بأحدث المعدات والتقنيات الطبية في خدمات الرعاية والتشخيص وغرفة العلاج بالأكسجين.

كما افتتحت مؤسسة حمد الطبية وحدة جديدة للجلطات الدماغية والتي تعتبر أحد أقسام معهد العلوم العصبية.

وأكملت المؤسسة بنجاح المرحلة الثانية من توسعة الخدمات الجراحية، كما تم افتتاح قسم الطوارئ الجديد في مركز صحة المرأة والأبحاث، حيث تم نقل المرضى من وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة بمستشفى النساء والولادة السابق إلى المرفق الجديد، وتم افتتاح وحدة تصوير القلب بالرنين المغناطيسي بمستشفى القلب، والتي تعتبر الأولى من نوعها في مستشفيات المؤسسة، وتستخدم آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا التصوير بالرنين المغناطيسي للقلب والأوعية الدموية.

■ عيادات متنقلة لدعم المنظومة الطبية

## بناء مستشفيات متخصصة ومراكز صحية جديدة في 2020

تتضمن خطط القطاع للعام الحالي 2020 تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية من أبرزها إجراء توسعات في المنشآت والمرافق التابعة لمؤسسة حمد الطبية، وتوفير الخدمات الطبية اللازمة لإنشاء مراكز جديدة للرعاية الأولية وغيرها من المشاريع الصحية.

وكذلك تتضمن الخطط بناء مستشفيين عامين ومستشفى للأمراض النفسية ومستشفى لكبار السن ومستشفى للأطفال والنساء ومستشفى آخر للعمال وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص الذي يتولى إحداث هذه المستشفيات وإدارتها.

ومن بين المرافق الصحية قيد الافتتاح مركز دعم للرعاية التخصصية (الرعاية المطولة بما فيها المسنون) ومبنى الطوارئ والإصابات بمستشفى حمد العام الذي تم افتتاحه مؤخرا ومركز المها (الرعاية المطولة للأطفال) ومركز إتقان للمحاكاة الطبية، ومستشفى راس لفان، ومستشفى مسيعيد فضلا عن مراكز رعاية صحية أولية قيد التشييد إضافة إلى عدد من المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى المخطط لها. ويتوقع خلال العام الحالي الانتهاء من مشروع قانون نظام التأمين الصحي الجديد. كما سيكون هناك مشروع لإلزام الزوار بأن يكون لديهم تأمين صحي حيث يتم العمل على هذا المشروع بالتعاون بين وزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية حيث سيساهم حمل الزائر تأمينا صحيا في تخفيف الضغط على الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع العام وخاصة الطوارئ.

## خطط لزيادة عدد الأسرة في القطاع الخاص بنسبة 25 %

يلعب القطاع الطبي الخاص دورا كبيرا في تعزيز النظام الصحي في دولة قطر، حيث إن هناك خططا لزيادة عدد الأسِرة في القطاع الخاص بنسبة 25 بالمائة بينما هناك تفكير أيضا لتحويل خدمات الأسنان بالنسبة للمقيمين الذين يحملون حاليا تأمينا صحيا إلى القطاع الخاص وذلك بهدف تخفيف الضغط على عيادات الأسنان العامة والتي شهدت بدورها تطورا كبيرا تمثل في توسيع خدمات الأسنان التخصصية في المراكز الصحية بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية.

كما أن القطاع الخاص سيلعب كذلك دورا في مجال الخدمات للأطفال المصابين بالتوحد وذلك إلى جانب خدمات الأسنان لتضاف إلى خدمات التمريض المنزلي التي يقدمها القطاع الخاص حاليا بالتعاون والشراكة مع القطاع العام.

وشهد القطاع الصحي الخاص خلال الفترة السابقة افتتاح 3 مستشفيات جديدة و4 مراكز للتشخيص والعلاج في حين بلغت نسبة زيادة الأسرة في القطاع الصحي الخاص 36 في المائة مع نمو في القوى العاملة بنسبة 25 في المائة للأطباء و56 في المائة للكادر التمريضي.

وكذلك من المرافق الصحية الجديدة في القطاع الخاص 4 مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة، و13 مركزا لخدمات التشخيص و38 وحدة طب عيون، و60 وكالة طب وتمريض و303 عيادات إسعافات أولية و139 صيدلية ومتاجر أدوية يضاف لذلك 95 مركزا صحيا عاما جديدا و89 عيادة شركات.

## 25 % زيادة السعة السريرية في «حمد الطبية»

ساهم برنامج التوسع في مرافق الرعاية الصحية بمؤسسة حمد الطبية الذي يُعد الأكبر من نوعه في تاريخها في تحقيق زيادة في السعة السريرية بوحدات المرضى الداخليين بمستشفيات المؤسسة بمقدار 25 في المائة منذ عام 2016.

ومع استمرار تزايد الطلب على خدمات الرعاية الصحية في الأعوام القليلة الماضية نتيجة النمو السكاني المطرد الذي تشهده دولة قطر، نجحت مؤسسة حمد الطبية في تحقيق زيادة كبيرة في السعة السريرية بمرافقها من خلال افتتاح مستشفيات ومرافق تخصصية جديدة.

وشهدت المؤسسة خلال الأعوام القليلة الماضية زيادة كبيرة في أعداد المرضى الراغبين في الحصول على خدمات الرعاية الصحية بالمؤسسة وفي أنواع خدمات الرعاية الصحية المختلفة التي يحتاج إليها هؤلاء المرضى.

وظلت زيادة السعة السريرية لمواكبة الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية الناتج عن النمو السكاني المطرد في دولة قطر تمثل أولوية رئيسية لمؤسسة حمد الطبية خلال هذا العقد.

وشهدت زيادة ملحوظة في معدل النمو منذ عام 2016، حيث تم افتتاح 5 مستشفيات جديدة والعديد من مرافق الرعاية التخصصية، وهو ما زاد من عدد المستشفيات التابعة لمؤسسة حمد الطبية في مختلف أنحاء دولة قطر إلى 12 مستشفى.

## 5 مراكز صحية جديدة وتحديث أخرى قبل مونديال 2022

تواصل مؤسسة الرعاية الصحية الأولية مسيرتها ضمن المنظومة الصحية للدولة من خلال التوسع في تقديم خدماتها على مستوى البلاد لتغطي كافة أنحاء الدولة.

ومن المتوقع بحسب المسؤولين في المؤسسة أن يتم افتتاح 5 مراكز صحية جديدة قبل مونديال 2022، بحيث يرتفع عدد المراكز الصحية من 27 مركزا صحيا في الوقت الحالي، إلى 32 مركزا صحيا.

يشار الى أن المراكز الصحية التي سيتم افتتاحها على التوالي هي مركز الشمال للصحة والمعافاة والذي سيشهد افتتاحه العام الجاري، فضلا عن افتتاح مراكز الخور، أم سنيم، المشاف، والجنوب في مدينة الوكرة. وستقدم هذه المراكز خدماتها لنحو 3500 مراجع يومياً.

كما سيكون هناك مراكز صحية جديدة أخرى في مناطق الهلال وبني هاجر وأم غويلينة ومدينة خليفة، وسيكون كل من مركزي أم غويلينة ومدينة خليفة بديلين للمركزين القديمين الحاليين.

وتوفر المراكز العديد من الخدمات الطبية من خلال عدة عيادات منها عيادة المرأة السليمة، وعيادة الطفل السليم وعيادة التطعيم وعيادة الأمومة وعيادة الإقلاع عن التدخين، وعيادة السفر المتخصصة حيث يمكن للمرضى تلقي التطعيمات والاستشارات الصحية، وعيادة الأمراض غير المعدية، حيث تندرج هذه الخدمات تحت نموذج طب الأسرة.

وجاء تصميم المراكز الصحية الجديدة، طبقاً لأعلى معايير الجودة والأمان، وبما يتوافق مع المعايير التابعة للمنظومة العالمية لتقييم الاستدامة (GSAS).

80 % واردات السلع

# قطـر تكتفـي من العصائر والدواجن والحليب ومشتقاته

الطازجة قبل الحصار

**تنتهي قطر عام 2023 من تنفيذ 116 مشروعا كبيرا ومتوسطا واستراتيجيا تتضمّنها الخطة الراهنة التي بدأ العمل بها في اعقاب الحصار الذي تعرضت له الدولة في 5 يونيو من عام 2017، ويرى الخبراء الذين وضعوا استراتيجية الدولة الوطنية للأمن الغذائي انه بالانتهاء من تلك المشروعات سوف تحقق دولة قطر اكتفاء ذاتيا آمنا من السلع الغذائية الطازجة، وتنجز رؤية 2030 قبل اوانها بـ7 اعوام، ويتزامن هذا العمل في تلك المشروعات مع مواصلة بناء شبكة من المخازن الاستراتيجية للسلع الاساسية والامور اللوجستية المتعلقة بها والاسواق الجديدة وفق احدث المواصفات العالمية. وقد بدأت دولة قطر خلال العامين الماضيين تجنى الثمار الأولية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامن الغذائي.**

**وخلال الـ 3 اعوام الماضية التي اعقبت الحصار في ظل ارادة سياسية واضحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف السلع بدأت دولة قطر تنفيذ استراتيجية وطنية للامن الغذائي، وعلى الرغم من انها لاتزال في بداية التنفيذ الا ان قطر نجحت حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي في احتلال المركز الأول عربيا وتقدمت على المستوى العالمي خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018 من المرتبة 22 الى المرتبة 13، وذلك بعد ان تضاعفت معدلات الانتاج وتنامت البنية التحتية لمشروعات الأمن الغذائي.**

صلاح بديوي

## مسعود المري:

### 4 ركائز أساسية للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

في معرض تقييمه لما تم انجازه بالاستراتيجية يقول مسعود جارالله المري مدير ادارة الامن الغذائي بوزارة البلدية والبيئة: يعتمد قياس المؤشر العام للامن الغذائي العالمي على 3 مؤشرات فرعية وهي: «قدرة المستهلك على تحمل كلفة الغذاء، وتوافر الغذاء، جودة وسلامة الغذاء»، وهي 3 عوامل تضمن الاستراتيجية توفيرها، وحققت نتائج مهمة بشأنها». واضاف المري ان الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي تعتمد على أربعة ركائز، وهي الإنتاج المحلي، سلاسل الامداد الداخلية، التجارة الدولية والخدمات اللوجستية والتخزين الاستراتيجي.

وحول ما تحقق خلال العام المنتهي بركيزة الإنتاج المحلي وركيزة سلاسل الامداد يؤكد المري تعتبر ركيزة الإنتاج المحلي من اقوى الركائز والتي تحقق نموا يتوافق مع الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن الغذائي، اما فيما يخص ركيزة سلاسل الإمداد الداخلية فيعتبر التقدم في هذه الركيزة مرضيا حيث تشير البيانات الواردة في التقرير الى نجاح برامج التسويق المتبعة في زيادة معدلات تسويق المنتجات المحلية بالإضافة الى تأسيس شركة محاصيل والتي من المتوقع ان تساهم في تقوية السوق المحلي وسلاسل الامداد الداخلية.

ويستطرد مسعود المري قائلاً بالنسبة الى الركيزة الخاصة بالتجارة الدولية والخدمات اللوجستية فالوضع يحتاج الى تنويع مصادر الاستيراد للسلع الغذائية لتجنب انقطاعها عند حدوث اي ازمة في أي مصدر استيراد. وقد تم تشكيل فريق عمل التجارة الدولية والخدمات اللوجستية حسب القرار الوزاري رقم (73) لسنة 2019 لوضع الحلول المناسبة بهذا الشأن.

وفيما يخص الركيزة الأخيرة والمتعلقة بالتخزين الاستراتيجي يقول مسعود جار الله المري تم تحقيق خطوات مهمة لرفع المخزون الاستراتيجي للدولة من السلع الاساسية بما يتوافق مع ما ورد في الاستراتيجية والعمل جاري من خلال فريق العمل التخزين الاستراتيجي للأمن الغذائي الذي تم تشكيله حسب القرار الوزاري رقم (81) لسنة 2019. ويعتبر صدور القانون رقم 24 لسنة 2019 والخاص بتنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية من أهم هذه الخطوات.

## الشيخ فالح بن ناصر:

### سرعة تنفيذ رؤية 2030 لتحقيق الاكتفاء الذاتي

يقول سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر آل ثاني الوكيل المساعد لوزارة البلدية والبيئة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية «عند وقوع الحصار كانت دولة قطر تستورد متوسط 80% من الالبان والدواجن الطازجة والخضروات والبيض واللحوم الحمراء، لكن بمجرد وقوع الحصار سرعنا من تنفيذ رؤية 2030 لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ويجري الآن تنفيذ غالبية جوانبها خلال الخطة الراهنة» وبالفعل باتت دولة قطر مصدرة للحليب ومشتقاته الان بعد ان حققت فائضا في انتاجه كما اكتفت من الدواجن الطازجة وبدأت انتاج الدواجن المجمدة، وتعمل على تأمين احتياجاتها من الخضروات والاسماك واللحوم الحمراء من خلال مشروعات استراتيجية تنفذ الان». وعند وقوع الحصار كانت قطر تملك سوقا مركزيا وسط العاصمة مكتظ ومزدحم ومبني على نسق قديم، والان باتت تملك 3 اسواق مركزية متخصصة في المواد والسلع الغذائية الطازجة تم تشييدها وفق معايير عالمية. وظهرت شركات اسواق ومحاصيل لادارة تلك الاسواق وشراء الخضروات من اصحاب المزارع ودعمهم، في وقت توسعت فيه رقعة المزارع وتجري الان عمليات جبارة لدعم وزراعة المزارع المتعثرة واستثمار العزب.

وتتواصل عمليات تنفيذ المشروعات الغذائية وفق خارطة طريق تم اعدادها وتجري عمليات تنفيذ تلك المشروعات التي تصل الى 116 مشروعا قابلة للارتفاع بالخطة الراهنة من بينها 26 مشروعا يجري العمل عليها الان «4 مشروعات لانتاج الاسماك و10 مشروعات للخضروات و3 مشروعات لانتاج بيض المائدة و4 مشروعات للاعلاف المركزة والاسمدة، و4 مشروعات للثروة الحيوانية». وبتنفيذ الـ 116 مشروعا المقرر الانتهاء منه عام 2023 تكون قطر قد حققت الاكتفاء الذاتي من السلع الطازجة التي تتمتع بقيمة نسبية بانتاجها، وامنت احتياجاتها من السلع الغذائية بالاعتماد على الذات في وقت يتنامى فيه نشاط شركة حصاد حول العالم لتكون اداة الدولة في حالات الطوارئ لتوفير احتياجاتها من اي نقص بالمواد الغذائية.

■ السلع متوفرة بكثرة في الاسواق وغالبيتها منتجات وطنية

## السادة:

### وفرنا الطائرات ونقلنا مئات الأطنان جوا بوقت قياسي

حول ذكرياته عن تجربة شركة حصاد في امتصاص صدمة الحصار وتحويلها الى انتصار للشعب القطري والدولة القطرية يقول محمد بن بدر السادة الرئيس التنفيذي لشركة حصاد «لا يمكن ان ننسى تاريخ فرض الحصار الجائر في 5 يونيو عام 2017 على دولة قطر، استدعتنا الحكومة وقتها الى اجتماع طارئ كمسؤولين عن شركة حصاد الغذائية لدراسة التحديات التي تواجه توفير المواد الغذائية للدولة،حيث ان اغلب المواد الغذائية الرئيسية كانت ترد الى الدولة عن طريق الحدود البرية التى جرى اغلاقها فور حدوث الحصار».

ويستطرد السادة:«لم يكن امامنا خيار في حصاد سوى اننا على قدر القيام بتلك المهمة بنسبة 100% واننا سنسد العجز لان القضية الان قضية قطر، وبالفعل بعد انتهاء الاجتماع بساعة فقط اخترنا مركز للعمليات باحدى مباني شركات حصاد، وميزة الموقع انه قريب من السوق المركزي وبه مخازن وقريب من المزادات ويعطينا رؤية مباشرة على الارض بالسوق المركزي وما الذي يحتاجه من السلع، والغرفة التي نظمنا من خلالها عمليات توفير السلع الغذائية لا تزيد مساحتها عن 4 في 4 متر وحددنا عدد 10 دول رئيسية نستورد منها المواد كان على رأسها تركيا».

ويضيف محمد بن بدر السادة: «التحدي الكبير الذي كان يواجهنا كيف ننقل مئات الاطنان يوميا من الاغذية الى دولة قطر واستطعنا توفير هذه الطائرات بوقت قياسي واستطعنا فتح خطوط برية بحرية وقبل ان نبدأ العمل بها جربناها ونجحت، وتلك الخطوط هي التي وفرناها ويستخدمها القطاع الخاص الآن».

ويستطرد محمد بن بدر السادة «على الرغم من الضغط الذي كنا نعيش فيه وقت الحصار حرصنا على وضع خطط سريعة لرفع معدلات الانتاج المحلي والتوسع بمشاريعنا المحلية».

## علي الكواري:

### الأتراك أحسنوا استقبالنا

يتحدث علي بن هلال الكواري نائب رئيس شركة حصاد حول جهود حصاد وقتها، ويقول: «قمنا بزيارة الجمهورية التركية وفي لحظة الوصول تم ابلاغنا باهتمام وزير الاقتصاد التركي بالزيارة ورغبته في مقابلتنا، وتمت المقابلة فورا وفي منتصف الليل وهذا يشير لاهتمام سعادته بما تعرضت له دولة قطر من حصار جائر وخلال الاجتماع كان جميع المسؤولين بالوزارة التركية حاضرين وكانت توجيهات الوزير واضحة ومباشرة لهم بالتعاون معنا».

وعن ذكرياته المتعلقة بوصول الامدادات الغذائية من الخارج لقطر فور حدوث الحصار يقول مبارك بن راشد السحوتي مدير ادارة العمل وعلاقات الاتصال: «كنا نستورد مئات الاطنان يوميا ونستقبلها عبر الميناء البحري والمطار، وكان يوجد لدينا فريق عمل بالمنافذ يستقبل تلك المواد الغذائية ويوصلها للمخازن الرئيسية ويستلمها فريق التوزيع الخاص بحصاد لضمان توزيعها على محلات السوبرماركت والمجمعات التجارية والسوق المحلي عموما».

وفيما يتعلق بالجهود التي بذلت يقول مانا سافي راسجوترا احد المسؤولين بحصاد: «كانت المهمة صعبة للغاية فيجب ان توزع المواد الغذائية بكفاءة الى المحلات التجارية لذلك قمنا بتقسيم الدولة الى منطقتين رئيسيتين الاولى هي المنافذ الرئيسية للبيع بالتجزئة والمحلات التجارية التي تغطي 60 الى 70% من السوق،وعلى الرغم من ذلك لم ننس البقالات الصغيرة اكثر من 1000 بقالة تضم مختلف الطبقات كان لابد من تغطيتها».

## النوبي:

### حصاد فتحت مخازن الأعلاف الاستراتيجية لسد احتياجات الحلال

يقول النوبي بن سالم المري مدير عام القطاع الزراعي «عندما صار الحصار قامت حصاد بفتح كل مخازنها الاستراتيجية من الاعلاف لتوريدها للسوق المحلي والتأكد من عدم حصول اي نقص وتم فتح بعض المخازن لاهل قطر بحيث انهم يستلمون حصصهم من الاعلاف من مخازننا خاصة مع عودة الكثير من الماشية من دول الحصار» و بعد مرور ما يقرب من 3 اعوام من عمر الحصار وتبحث تصديرها لـ 5 دول اخرى بعد ان حققت احتياجات السوق القطري، نجاحاتنا بالأرقام، ويتوفر لبلدنا 1500 من مراكز البيع، و20 الف رأس من الابقار، 176 من المنتجات، بلدنا شركة قطرية 100% وواحدة من أكبر شركات تربية الأبقار في المنطقة، تمتد مساحتها على 2.4 مليون متر مربع وبقدرة استيعابية لتربية 24000 رأس من الأبقار في بيئة مريحة وملائمة تُمكّن الابقار من الوصول إلى إنتاج الحد الأعلى من الحليب

ويقول حسن بن ابراهيم الاصمخ لـ «لوسيل» مضى الف يوم على حصارهم الجائر ويتبقى الف يوم على انطلاق مونديال الوعد 2022 واسقاط الحصار قصة نجاح اسطوري سطرها الشعب القطري وقيادته الوفية الصلبة بصبر وعقيدة عنوانها الوعد 22 والذي سيتحقق رغم الصعوبات والتحديات التي واجهته.

## بالأرقام

**26**
مشروعا استراتيجيا غذائيا جديدا في 2020

**116**
مشروعا غذائيا متنوعا ينتهي العمل بها 2023

**3**
أسواق مركزية تم تشييدها وافتتاحها بعد الحصار

# 1000 يوم إنجاز

## القطاع المالي

- 199.2 مليار ريال احتياطيات دولية لدى مصرف قطر المركزي
- 1560 مليار ريال موجودات البنوك والمصارف الإسلامية في الدولة
- %18.5 متوسط كفاية رأسمال البنوك والمصارف الإسلامية القطرية
- 23.5 مليار ريال إجمالي الأرباح المجمعة للبنوك والمصارف الإسلامية
- 211 مليار ريال إجمالي إيرادات عمومية متوقعة العام الجاري

- تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لقطاع المالي للفترة 2017-2020
- تصنيفات ائتمانية سيادية مرتفعة الدرجات
- الاستعداد لإطلاق الإستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية بالدولة
- توقعات بتحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.8% العام الجاري

## البورصة

- 3 شركات جديدة تم إدراجها منذ يونيو 2017
- 13.1 مليار ريال استثمارات صافية خلال 1000 يوم
- %49 نسبة التملك المتاحة للأجانب بقرار صدر في 2020

صافي شراء المؤسسات الأجنبية بالمليار ريال

## قطاع النقل

تطور أعداد زوار الدولة بالمليون زائر

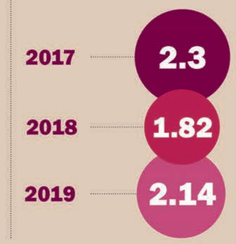


خلال 1000 يوم

- 12542 سفينة تجارية استقبلتها شركة موانئ قطر
- 28 شبكة الخطوط الملاحية المباشرة لميناء حمد
- 50 ميناء إقليمياً وعالمياً ترتبط بميناء حمد
- %27 حصة قطر من التجارة البحرية للمنطقة

## النقل الجوي

- 250 طائرة متطورة حجم أسطول «القطرية»
- 170 وجهة في شبكة الخطوط الجوية القطرية
- 300 طائرة تحت الطلب بقيمة 90 مليار دولار

## قطاع الصحة

- 12 مستشفى تابعا لمؤسسة حمد الطبية
- %25 زيادة في السعة السريرية
- 5 مراكز طبية جديدة قبل 2020
- 22.7 مليار ريال استثمارات في مجال الرعاية الصحية خلال 2018

- قطر تحصد المرتبة الخامسة عالميا
- خطط لبناء مستشفيين عامين
- إحراز تقدم كبير في تنفيذ الخطط والأطر الاستراتيجية

## الأمن الغذائي

- 74 ألف طن إجمالي إنتاج الخضروات
- 200 ألف طن إنتاج الحليب الطازج سنويا
- %40 نموا في إنتاج بيض المائدة الطازج
- %124 الاكتفاء الذاتي المحقق من إنتاج الدواجن الحية
- %54 الاكتفاء الذاتي المحقق من الأعلاف الخضراء

- ارتفاع عدد المشروعات الغذائية وخطط لمضاعفة حجم المشروعات خلال السنوات الثلاث المقبلة
- تم افتتاح 3 اسواق مركزية للخضار والحلال والأسماك
- ارتفاع كبير بحجم إنتاج التمور محليا لتتخطى حاجز الـ 30 ألف طن سنويا
- حققت الدولة معدلات قياسية في إنتاج اللحوم الحمراء خلال 3 سنوات

## قطاع الطاقة

- رفع إنتاج قطر من الغاز الطبيعي إلى 126 مليون طن سنويا بحلول 2027
- الإعلان عن عطاءات لبناء أكثر من 100 ناقلة غاز طبيعي لمواكبة خطط التوسعات 2019

- 3 توسعات لإنتاج الغاز من حقل الشمال خلال 1000 يوم
- 3 مرات زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال خلال 1000 يوم
- 228.6 ألف برميل يوميا إنتاج الحقول التي تديرها قطر للبترول

إطلاق برنامج توطين الخدمات والصناعات في قطاع الطاقة

- 100 فرصة استثمارية للقطاع الخاص ضمن برنامج توطين
- 9 اتفاقيات جديدة لبيع وشراء الطاقة
- 19 عملية استحواذ واتفاقية ضمن استثمارات خارجية

- إتفاقية لبناء أكبر مجمع للبتروكيماويات في الشرق الأوسط
- انضمام قطر للبترول لعضوية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية 2019
- اتفاقية لبناء مجمع عالمي للبتروكيماويات في الولايات المتحدة
- فبراير 2020 توقيع اتفاقية إنشاء محطة الخرسعة للطاقة الشمسية

## حقوق الإنسان

- حصار قطر أثر على أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة
- الشعوب الخليجية ضحية إجراءات انتقامية منذ بدء الحصار
- إجراءات قانونية وإدانات دولية تمهيدا لتعويض الضحايا
- إلتزام قطري بحقوق الإنسان ووعودها للضحايا ومقاضاة دول الحصار
- الحصار أدى إلى فقدان الثقة في الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

## القطاع الصناعي

- 6 مليارات ريال استثمارات صناعية جديدة
- 40 مصنعا بدخل عجلة الإنتاج المحلي خلال الحصار

الاستثمارات الصناعية مليار ريال

مصانع عاملة ومرخصة

قبل الحصار

بعد الحصار

- إصدار قانون بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري بالنشاط الاقتصادي
- مشروع قانون بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة بهدف تطوير أنظمة العدالة وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار
- إطلاق وكالة ترويج الاستثمار والتي تهدف لأن تكون مصدرا متكاملا لحلول الاستثمار في الدولة

## الرياضة

- تنظيم عدة بطولات رياضية منها بطولة العالم لألعاب القوى وبطولة دول مجلس التعاون الخليجي
- تبوأت الشخصيات الرياضية القطرية مناصب مرموقة في الاتحادات الدولية
- تواصل إنجاز الملاعب والمرافق المتعلقة بالمونديال دون تعطيل
- القطري معتز برشم يفوز بجائزة أفضل رياضي عربي لعام 2019
- أحرز المنتخب القطري لكرة اليد الشاطئية الميدالية البرونزية في دورة الألعاب العالمية العاشرة
- الحصول على لقب كأس آسيا لكرة القدم ولقب كأس آسيا لكرة اليد
- إكمال وافتتاح عدد من ملاعب مونديال قطر 2022

المصدر: لوسيل

By. Noureldin Medhat

100 فرصة استثمارية للقطاع الخاص ضمن برنامج «توطين»

# 3 توسعات لتطوير حقل الشمال خلال الحصار

شوقي مهدي

**حقق قطاع الطاقة القطري قفزات قوية خلال 1000 يوم من الحصار أعلن خلالها رفع الإنتاج لحوالي 126 مليون طن سنوياً، وخلال الألف يوم من الحصار أعلنت قطر للبترول زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال 3 مرات وصولاً الى 126 مليون طن سنوياً نوفمبر الماضي، كما أعلنت عن العديد من المشاريع الاستثمارية الخارجية والمحلية وبناء محطات الطاقة واتفاقيات مهدت للشركة الدخول في أسواق جديدة.**

**وفي الرابع من يوليو 2017 أعلنت قطر للبترول اعتزامها رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال القطري من 77 مليون طن إلى 100 مليون طن سنوياً، أي بما يعادل 30% من معدل إنتاج حقل الشمال في ذلك الوقت، ليصل إنتاجه لحوالي مليون برميل نفط مكافئ في اليوم من الغاز الطبيعي والمكثفات والمنتجات المصاحبة الأخرى.**

الإعلان عن زيادة إنتاج الغاز إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول 2027

وفي سبتمبر 2018 أعلنت قطر للبترول قرارها رفع طاقة إنتاج الغاز الطبيعي القطري المسال من 77 مليون طن إلى 110 ملايين طن سنويا، وذلك بإنشاء خط انتاج رابع عملاق يتم إضافته لخطوط الإنتاج الثلاثة التي تم الإعلان عنها في 2017.

ولم يكن عام 2019 لينقضي حتي أعلنت قطر للبترول مرة أخري رفع طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال لدولة قطر إلى 126 مليون طن سنوياً، وهو ما يشكل زيادة تبلغ 64% عن مستوى الإنتاج الحالي البالغ 77 مليون طن سنوياً. وتشمل التوسعات الجديدة بناء خطين عملاقين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بقدرة إنتاجية تبلغ 16 مليون طن سنويا وهو ما سيزيد إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال من المعدل الحالي البالغ 77 مليون طن سنويا إلى 126 مليون طن سنويا بحلول عام 2027 أي بزيادة حوالي 64% موضحا أنه بذلك سيصل إنتاج دولة قطر الإجمالي من الهيدروكربونات إلى حوالي 6.7 مليون برميل نفط مكافئ في اليوم.

وفي فبراير 2018 دشنت قطر للبترول برنامج قطر للبترول لتوطين الخدمات والصناعات في قطاع الطاقة الذي يهدف إلى تعزيز توطين سلسلة التوريد في القطاع وإلى زيادة قاعدته من مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف البرنامج إلى توفير بدائل محلية للاستيراد نتوقع أن تكون قيمتها حسب دراستنا للسوق بين ثمانية إلى تسعة مليارات ريال سنوياً، مما سينتج عنه زيادة في الناتج المحلي تقدر بحوالي 1.6%.

وينقسم توطين إلى قسمين الأول هو طرح 100 فرصة استثمارية في مجال الطاقة للقطاع الخاص. وستكون قطر للبترول وشركاتها حاضنة لهذه الفرص بمنح الحوافز للمستثمرين وضمان شراء جزء كبير من إنتاج تلك المشروعات وفق الضوابط والمعايير التي تتضمنها خطة التوطين. أما الثاني، فهو الحفاظ على القيمة الاقتصادية داخل البلاد من خلال مكافأة الموردين والمقاولين الذين ينفذون عقودهم عن طريق زيادة المحتوى المحلي، بمنحهم أولوية ومزايا تُعزز فرصهم التنافسية.

وأعلنت قطر للبترول عن منح عقود لاستخدام وتشغيل ثماني منصات لحفر الآبار البحرية لمشروع زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من حقل الشمال.

وفي اكتوبر من 2019 انضمت قطر للبترول لعضوية «مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية» كشركة داعمة لتصبح بذلك أول شركة نفط وطنية في الشرق الأوسط تتمتع بعضوية هذا التجمع الذي يسعى لتعزيز إدارة مفتوحة وتتحمل المسؤولية لموارد النفط والغاز والموارد المعدنية.

## بناء ناقلات السفن

وفي ابريل 2019 أطلقت قطر للبترول دعوات لتقديم عطاءات لحجز سعة في عدد من أحواض بناء السفن لبناء ناقلات الغاز الطبيعي المسال لمشروع توسعة حقل الشمال الذي سيرفع طاقة إنتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 ملايين طن سنوياً بحلول العام 2024.

## أسواق ووجهات جديدة لقطر للبترول

# 9 اتفاقيات بيع وشراء للطاقة خلال 1000 يوم من الحصار

لم تتوقف عقود البيع والشراء خلال الحصار بل نجد إن قطر للبترول وخلال هذه الفترة أعلنت عن حوالي 9 إتفاقيات بيع وشراء لعدد من الوجهات حول العالم، وفي ابريل 2018 أعلنت قطر للبترول توقيع اتفاقية لتزويد فيتنام بما يصل إلى مليوني طن سنوياً من الغاز البترولي السائل والنافثا لمدة 15 عاماً.

ووقعت قطر اتفاقية مدتها ثلاث سنوات لتزويد شركة هالديا للبتروكيماويات في الهند، والتي تقع في ولاية البنغال الغربية، بما مجموعه 600,000 طن من النافثا الخفيفة اعتباراً من هذا العام. وفي اكتوبر 2018 وقعت اتفاقيتين لتزويد شركة ماروبيني اليابانية بما مجموعه 1,2 مليون طن من النافثا سنويا لمدة خمسة أعوام لكل من العقدين.

وأعلنت عن توقيع اتفاقية لتزويد شركة أورينتال إينيرجي الصينية بشكل مباشر بحوالي 600 ألف طن من الغاز البترولي المسال سنوياً، ولمدة خمسة أعوام.

ووقعت قطر للبترول اتفاقية لتزويد شركة ماروبيني اليابانية بما مجموعه 200,000 طن من النافثا الخفيفة لمدة خمسة أعوام اعتبارا من شهر يناير. وفي بداية 2019 وقعت اتفاقية لتزويد شركة «إس سي جي للكيماويات» التايلندية بثلاثة ملايين طن من النافثا الخفيفة لمدة عشرة أعوام.

ووقعت شركة قطر مؤخرا اتفاقية مدتها خمس سنوات مع شركة إكسون موبيل آسيا والمحيط الهادئ التجارية المحدودة ExxonMobil Trading Asia Pacific، وهي إحدى شركات إكسون موبيل آسيا والمحيط الهادئ في سنغافورة. وفي ديسمبر 2019 وقّعت قطر للبترول اتفاقية مدتها خمس سنوات لبيع النافثا لشركة شل الدولية الشرقية للتجارة الدولية (SIETCO) وهي إحدى شركات شل في سنغافورة.

وإقليمياً وقعت قطر للبترول اتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد مع مؤسسة البترول الكويتية لتوريد ما يصل إلى 3 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً إلى دولة الكويت.

## نمو كبير في محفظة الاستثمار الخارجية

# 19 عملية استحواذ واتفاقية وشراكات حول العالم

لم يؤثر الحصار علي استثمارات قطر للبترول الخارجية بل استطاعت خلال هذه الفترة أن توسع محفظتها الاستثمارية الخارجية لتصل لحوالي 19 عملية استحواذ وإتفاقية وشراكة مع كبار شركات الطاقة العالمية.

وفي اكتوبر 2017 أعلنت للبترول فوزها ضمن فاز تحالف عالمي يضم كلاً من قطر للبترول وشركة شل وشركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) بعقد للاستكشاف ومشاركة الإنتاج في قطاع «التو دي كابو فريو- اويستي» الواقع في حوض سانتوس في المياه العميقة المقابلة للسواحل البرازيلية.

ووقعت اتفاقاً في نوفمبر من نفس العام لاستكشاف المنطقة البحرية رقم 52 قبالة سواحل سلطنة عمان تصبح بموجبه شريكاً بنسبة 30% من نسبة المقاول (contractor) في أعمال الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج في المنطقة البحرية رقم 52 قبالة شواطئ سلطنة عمان الشقيقة.

وفي فبراير أيضاً فازت قطر للبترول بعقود الاستكشاف ومشاركة الإنتاج في خمس مناطق بحرية قبالة سواحل المكسيك وواصلت توسعها الدولي لتوقع اتفاقا للاستكشاف في جنوب افريقيا مع شركة توتال الفرنسية تصبح بموجبه شريكاً بنسبة 25% في أعمال الاستكشاف في المنطقة البحرية رقم 11B/12B قبالة شواطئ جنوب افريقيا. وفي مارس 2018 وقعت قطر للبترول اتفاقية لمواصلة تطوير وتشغيل حقل البندق المشترك بين دولة قطر وإمارة أبو ظبي.

وفازت في مارس من نفس العام ضمن تحالفين عالميين باربعة عقود للاستكشاف عن النفط قبالة سواحل البرازيل بحقوق الاستكشاف لأربع مناطق في المياه العميقة المقابلة للسواحل البرازيلية.

واستحوذت على حصة 30% في شركتين تابعتين لإكسون موبيل الأمريكية في الأرجنتين في يونيو من نفس العام لشراء حصة تبلغ 30% من اسهم شركتين تتبعان لاكسون موبيل. وفي سبتمبر 2018 فازت ايضاً ضمن تحالف مع إكسون موبيل بعقد للاستكشاف عن النفط قبالة سواحل البرازيل

ولم ينقض عام 2018 حتي أعلنت قطر للبترول توقيع اتفاق للتنقيب تدخل بموجبه إلى جمهورية موزمبيق للمرة الأولى للاستحواذ على حصة تبلغ 10% في ثلاث مناطق تنقيب بحرية في حوضي انغوشي وزامبيزي في جمهورية موزمبيق. بالاضافة لإعلانها اكتشافها كبير للغاز والمكثفات في جنوب افريقيا مع شركائها بقيادة توتال الفرنسية في حقل بروليبادا قبالة الساحل الجنوبي لجنوب افريقيا.

وفي قبرص أعلنت قطر للبترول وإكسون موبيل اكتشافاً هاماً للغاز الطبيعي في قبرص، وفي المكسيك ايضاً وقعت اتفاقية للاستحواذ على حصة في ثلاثة حقول نفطية بحرية في المكسيك

ووقعت قطر للبترول اتفاقية مع شركة إيني الإيطالية تستحوذ بموجبها على 25,5% من امتياز الاستكشاف في المنطقة A5A في حوض انغوشي البحري في جمهورية موزمبيق. واتفاقية أخرى مع إيني للاستحواذ علي 12 منطقة تنقيب بحرية في المغرب تستحوذ بموجبها على 20% من امتياز طرفاية للاستكشاف البحري.

وفازت في ابريل 2019 قطر للبترول ضمن تحالفين عالميين بخمسة عقود للاستكشاف قبالة سواحل الارجنتين في كل من حوض شمال الارجنتين وحوض مالفيناس الغربي.

وفي افريقيا ايضاً وقعت اتفاقية مع كل من شركة إيني الإيطالية وشركة توتال الفرنسية تستحوذ بموجبها على 25% من امتياز أعمال الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج في ثلاث مناطق بحرية قبالة شواطئ كينيا بواقع 13.75% من شركة إيني و11.25% من شركة توتال. ويغطي الامتياز كلا من المناطق L11A، وL11B، وL12 الواقعة في المياه البحرية شرق كينيا.

واتفاقيتين مع شركة توتال الفرنسية تستحوذ بموجبهما على حصة من امتياز أعمال الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج في منطقتين بحريتين قبالة سواحل ناميبيا في جنوب غرب افريقيا.

ووقعت قطر للبترول اتفاقية مع شركة توتال الفرنسية تستحوذ بموجبها على حصة من امتياز أعمال الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج في منطقتين بحريتين قبالة سواحل غيانا في امريكا الجنوبية. كما ضمن تحالفين بعقود للاستكشاف عن النفط في ثلاث مناطق قبالة سواحل البرازيل.

## تطوير مجمع للبتروكيماويات

# « قطر للبترول» تعلن بناء أكبر وحدة لتكسير الإيثان في الشرق الأوسط

وقعت قطر للبترول في يونيو 2019 شراكة مع شيفرون فيليبس لبناء أكبر وحدة لتكسير الإيثان في الشرق الأوسط ترفع طاقة قطر الإنتاجية من البولي إثيلين بنسبة 82% لتصبح بذلك شيفرون فيليبس للكيماويات الأمريكية شريكا في مشروع بناء وتطوير مجمع جديد للبتروكيماويات في مدينة راس لفّان الصناعية.

ووقعت ايضاً شراكة مع شركة شيفرون فيليبس للكيماويات الأمريكية لتطوير مجمع عالمي للبتروكيماويات في منطقة ساحل الخليج بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ذات العام اعلنت عن حجز السعة الكاملة لمحطة استقبال الغاز الطبيعي المسال بميناء زيبروغ البلجيكي إلى سنة 2044، من خلال توقيع شركتين تابعتين لكل من قطر للبترول وشركة فلاكسيس بلجيكا (Fluxys Belgium) اتفاقية طويلة الأمد لاستقبال وتخزين وإعادة تبخير الغاز الطبيعي المسال في محطة استقبال الغاز الطبيعي المسال في ميناء زيبروغ البلجيكي

وفي ايطاليا احتفلت محطة ادرياتيك للغاز الطبيعي المسال بمرور عشرة أعوام على بدء عملياتها وذلك في احتفال أقيم خصيصاً الليلة الماضية في مدينة فينيسيا الايطالية. كما احتفلت مع شركائها بمرور عشرة أعوام على بدء عمليات محطة ساوث هوك للغاز الطبيعي المسال في بريطانيا في احتفال أقيم خصيصاً بهذه المناسبة في العاصمة البريطانية لندن.

ووقعت ايضاً في اوروبا اتفاقية لحجز حوالي 3 ملايين طن سنويا من سعة محطة «مونتوار دو بريتاني» لاستقبال الغاز الطبيعي في فرنسا حتى 2035.

حصار قطر أثر على أوضاع

# الشعـــوب الخليجيـــة ضحيـــة إجـــــراءات انتقامية منذ بدء الحصـار

حقـوق الإنسان بالمنطقة

مصطفى شاهيـــن

**مليون ونصف المليون مسلم من المواطنين والمقيمين في قطر يكتوون بنار حرمانهم، من ممارسة شعائرهم الدينية، حيث باتوا محرومين من العمرة والحج لثلاث مواسم متتالية، وعلى مدار 1000 يوم من الحصار.**

**وتلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 165 شكوى لانتهاك حقوق الإنسان في ممارسة الشعائر الدينية.**

**ولم يتوقف الأمر على ذلك فقط، بل امتد ليشمل العديد من انتهاكات حقوق الإنسان كحرمان آلاف المواطنين والمقيمين في الدول الخليجية من حقوقهم الأساسية، وعلى رأسها الحق في العلاج، والنقل، والتعليم، ولم الشمل، والتملك، وغيرها من الحقوق الأساسية التي تتمادى دول الحصار في انتهاكها.**

**وتواصل دول الحصار تجاهل نداءات الدول والحكومات والمنظمات الحقوقية الدولية، وآخرها قرار محكمة العدل الدولية الذي يطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بوقف إجراءاتها التمييزية في حق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، لكن سلطات أبو ظبي مستمرة في انتهاك التزاماتها لمحكمة العدل الدولية.**

**وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التزامها بالاستمرار في اتخاذ الإجراءات الحقوقية والقانونية اللازمة لإدانة دول الحصار بسبب انتهاكاتها المستمرة منذ 1000 يوم، مشددة على أن دول الحصار، وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لن ينجوا من الإدانة الدولية للجنة القضاء على التمييز العنصري ومحكمة العدل الدولية، وستثبت الهيئتان تعرض المواطنين القطريين للتمييز العنصري.**

**وشددت على أنها بعد مرور نحو 3 سنوات من الحصار الظالم، لن يهدأ لها بال حتى يتم تعويض الضحايا وجبر الضرر عنهم، بغض النظر عن مصير الأزمة سياسياً.**

الإجراءات القانونية أمام الهيئات الدولية ستفضي إلى إدانة دولية وتعويض الضحايا

اللجنة الوطنية لن تسمح بضياع حقوق الضحايا مهما كان مصير الأزمة سياسياً

■ د. علي بن صميخ المري

## تقويض حرية التنقل نتج عنه تشتت للأسر الخليجية

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال اجتماعه مع المسؤولين بالخارجية الأمريكية أن المواطنين والمقيمين في دولة قطر يواجهون منذ 1000 يوم تمييزاً عنصرياً. ونوّه بأن إحدى أخطر أوجه المعاناة التي يتكبّدها المواطنون الخليجيون هي العراقيل والمعوقات التي تضعها دول الحصار - ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة- أمام حرية تنقل الأشخاص، والتي لم تستثن المرضى والأطفال وكبار السن، لافتاً إلى أن «تقويض حرية التنقل نتج عنه تشتت للأسر الخليجية، وإجبار العديد من العائلات على الانفصال قسراً، بحجة أن أحد أفرادها يحمل الجنسية القطرية. إلى جانب انتهاك حق القطريين والمقيمين في ممارسة شعائرهم الدينية، مما تسبّب في حرمانهم من الحج والعمرة لثلاث مواسم متتالية!».

وأضاف خلال سلسلة لقاءات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية أن من بين أسوأ أشكال الحصار الذي استهدف الشعوب، وتسبّب في حرمان آلاف المواطنين والمقيمين في الدول الخليجية من حقوقهم الأساسية، وعلى رأسها الحق في العلاج، والنقل، والتعليم، ولم الشمل، والتملك، وغيرها من الحقوق الأساسية التي تتمادى دول الحصار في انتهاكها، غير آبهة بنداءات الدول والحكومات والمنظمات الحقوقية الدولية، وآخرها قرار محكمة العدل الدولية الذي يطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بوقف إجراءاتها التمييزية في حق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، لكن سلطات أبو ظبي مستمرة في انتهاك التزاماتها لمحكمة العدل الدولية. وعقّب قائلاً: إن حصار قطر أثر على أوضاع حقوق الانسان في المنطقة، وأدى إلى فقدان الثقة في الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان وفضّ النزاعات.

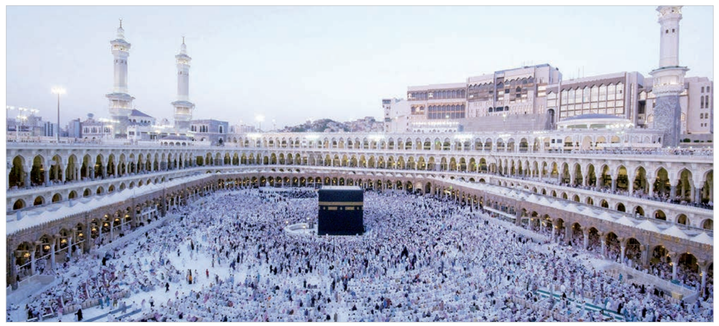

■ جانب من لقاءات د المري مع مسؤولين بالولايات المتحدة الأمريكية

## 2105 انتهاكات إماراتية منذ بدء الحصار

انتقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في انتهاكاتها لحقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، مشيراً إلى تسجيل 2105 انتهاكات إماراتية منذ بدء الحصار المفروض على قطر، من بينها 1212 انتهاكاً لقرار محكمة العدل الدولية، بعد مرور عام ونصف من صدوره.

وقال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري إن سلطات أبوظبي لم تنشئ آلية واضحة لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية لحماية مصالح الضحايا وضمان وقف الانتهاكات، ما يؤكد مجدّداً استمرارها في العراقيل والإجراءات العقابية والتمييزية في حق مواطني ومقيمي دولة قطر، ضاربةً عرض الحائط بكافة تعهداتها والتزاماتها بتنفيذ قرار المحكمة. وحذّر سعادته المجتمع الدولي من تزايد القلق على حقوق الضحايا جراء تمادي الإمارات في انتهاكاتها، وطالب كلاً من محكمة العدل الدولية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر إلى الإسراع بالاستجابة للتوصيات التي ضمّنتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ختام تقريرها لأجل وضع حدٍّ للانتهاكات الناجمة عن استمرار الحصار منذ عامين ونصف. وقدم سعادته، في تصريحات صحفية في جنيف خلال اجتماع، عقد بجنيف، مع عدد من المسؤولين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، نسخة من التقرير الثاني بشأن الانتهاكات الإماراتية للقرار الاحترازي لمحكمة العدل الدولية. كما سلّم نسخة من التقرير إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان.

ونوّه سعادته بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستخاطب الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس محكمة العدل الدولية، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الأممية لمناهضة التمييز العنصري، والمقررين الخواص للأمم المتحدة، ورئيس البرلمان الأوروبي، إلى جانب 600 منظمة دولية، لمطالبتهم جميعاً بالتحرّك الفوري للضغط على دولة الإمارات، ومطالبتها بالانصياع لقرارات محكمة العدل الدولية ووقف انتهاكاتها. وأوضح أنه سيتم إرسال التقرير إلى كافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة.

وكشف سعادة الدكتور علي بن صميخ المري النّقاب عن التقرير الثاني الذي أعدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن استمرار الانتهاكات الإماراتية لقرارات محكمة العدل الدولية الصادرة، بناء على الدعوى القضائية التي رفعتها دولة قطر أمام المحكمة بتاريخ 11 يونيو 2018 ضد دولة الإمارات، على خلفية انتهاكها للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، باعتبار أن كلتا الدولتين طرف في الاتفاقية المذكورة. وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت بتاريخ 23 يوليو 2018 قرارها رقم 172 الذي تضمن مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة باحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، كما ألزمتها باتخاذ تدابير مؤقتة بهدف الحيلولة دون تفاقم النزاع أو تمديده.

## ترحيب دائم بزيارات المنظمات الدولية

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنسق مع الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية حول كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في دولة قطر، وهناك نقاش مستمر بين اللجنة الوطنية والحكومة القطرية والهيئات الدولية.

وأشار إلى أن اللجنة الوطنية ما فتئت ترحب بكل الزيارات التي تطلبها المنظمات الدولية إلى الدوحة. وأن دولة قطر من قلائل الدول التي وجهت دعوة مفتوحة للمقررين الخواص بالأمم المتحدة لزيارة دولة قطر. كما أن دولة قطر رحبت مرارا بكافة المنظمات الدولية لزيارة الدوحة والوقوف على أوضاع حقوق الإنسان فيها، بما في ذلك لقاء ممثلين عن ضحايا الحصار، والاستماع لشهاداتهم حول المعاناة التي يتعرضون لها منذ نحو ثلاثة أعوام كاملة.

## تضاعف شكاوى المواطنين والمقيمين المتضررين من الحصار

قدم سعادة الدكتور علي بن صميخ خلال نقاشاته مع الحاضرين نبذة عن تداعيات الحصار المتواصل منذ 1000 يوم كاملة، محذّراً من الآثار الجسيمة الناجمة عن استمرار المعاناة الإنسانية لآلاف المواطنين والمقيمين، ليس في قطر فحسب، بل في كل دول مجلس التعاون الخليجي.

وحثّ سعادته على ضرورة «زيادة الوعي لدى المجتمع الأمريكي وكافة المجتمعات بخطورة الإجراءات العقابية التي تمعن فيها دول الحصار»، مشدّداً على أنه «لا توجد انتقائية في مجال حقوق الانسان ولا حسابات. كما أن الانتهاكات لا جنسية لها، وقضية الضحايا هي مسؤولية المجتمع الدولي دون تمييز».

وردا على استفسارات أعضاء مجلس الأعمال القطري الأمريكي بشأن التحديات الجديدة التي تواجهها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جراء حصار قطر، قال سعادة الدكتور المري: «الحصار فرض علينا تحديات جديدة، وأصبحت اللجنة الوطنية تتلقى شكاوى مضاعفة من طرف مواطنين ومقيمين متضررين من الانتهاكات الجسيمة التي فرضتها دول الحصار، لكن ذلك لم ولن ينسينا دور اللجنة الوطنية الأساسي في الدفاع عن حقوق الإنسان ككل، بما في ذلك حماية حقوق المواطنين القطريين والمقيمين، وحقوق العمالة الوافدة في دولة قطر، على حد سواء.

# «اللجنـــة الكنديـــة» تواصـــل مسيـــرتهـــا لرفع الحصار عن قطر

تواصل اللجنة الكندية لرفع الحصار عن قطر مع الفاعلين الأساسيين الكنديين لعمل مزيد من الضغط على دول الحصار للتراجع عن مواقفها التي خرقت فيها أبسط حقوق الإنسان

عملية تدمير ممنهجة للذاكرة الأكاديمية للطالب القطري

التهجم على أبسط حقوق الإنسان كحق التدين والتنقل

القطري والخليجي.

وتضمن ذلك العديد من الفعاليات خلال عامي 2018 و 2019 أبرزها تقديم العريضة البرلمانية للحكومة الكندية للتعامل مع القضية الحقوقية والإنسانية الخطيرة، وفضح مواقف دول الحصار، وعقب تقديم العريضة انعقدت الندوة التي نظمتها اللجنة في البرلمان الكندي بحضور السفير فيري دي كركوف والنائبة الكندية السيدة هيلين لفردير، وناقشت كل قضايا حصار دولة قطر وتشتيت العوائل الخليجية والأثر الاجتماعي الخطير والذي يعد سابقة خطيرة في طريق المنطقة.

وخلال العام الماضي نظمت اللجنة الكندية لرفع الحصار عن قطر، وقفة تضامنية للتنديد بالحصار، أمام مبنى البرلمان الكندي في العاصمة أوتاوا بحضور شخصيات بارزة.

وقال ياسر ذويب رئيس اللجنة الكندية لرفع الحصار عن قطر، منتصف مايو من العام الماضي، في العاصمة الكندية أوتاوا برسالة مطولة إلى رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ووزيرة الخارجية الكندية كريستيا فريلاند مقدمة فيها العريضة البرلمانية المنددة بحصار دولة قطر.

طالبت هذه الرسالة والتي وقعها جمع من الدبلوماسيين والعسكريين الكنديين السابقين وأساتذة جامعة فيكتوريا الكندية ورؤساء مراكز بحثية كندية، طالبت اللجنة الكندية برفع الحصار عن قطر وضرورة وضع حد نهائي لحصار الشعب القطري من غبن بعد التهجم على أبسط حقوق الإنسان كحق التدين والتنقل.

كما تقدمت اللجنة الكندية لرفع الحصار عن قطر، منتصف مايو من العام الماضي، في العاصمة الكندية أوتاوا برسالة مطولة إلى رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ووزيرة الخارجية الكندية كريستيا فريلاند مقدمة فيها العريضة البرلمانية المنددة بحصار دولة قطر.

طالبت هذه الرسالة والتي وقعها جمع من الدبلوماسيين والعسكريين الكنديين السابقين وأساتذة جامعة فيكتوريا الكندية ورؤساء مراكز بحثية كندية، طالبت اللجنة الكندية برفع الحصار عن قطر وضرورة وضع حد نهائي لحصار قطر والذي دخل عامه الثالث.

كما طالبت كذلك بتعويض كل الأضرار التي لحقت بالمواطنين القطريين والمقيمين فيها جراء هذا الحصار من تشتيت العوائل القطرية والخليجية.

ودعت اللجنة لتدخل الحكومة الكندية في الوساطة لحل الأزمة الخليجية لما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين في التوتر الذي تشهده المنطقة والمرتبط أساسا بحصار دول الرباعي لدولة قطر.

وأكد ذويب أن انتهاكات حقوق الإنسان تضمنت حق التعليم الذي حُرم منه العديد من المواطنين القطريين والخليجيين، الذين كانوا يدرسون في جامعات خليجية ومؤسسات تعليمية جامعية غربية موجودة في دول الخليج، بما فيها دول الحصار التي تعسفت بحق الطلبة القطريين والخليجيين، وطردتهم من جامعاتها ضاربةً عُرض الحائط بحقوق هؤلاء الطلبة في التغطية المادية والأدبية والعلمية.

وعبر عن استيائه لفقد الآلاف من الطلبة القطريين ملفاتهم الجامعية في عملية تدمير ممنهجة للذاكرة الأكاديمية للطالب القطري، بمشاركة وتواطؤ من بعض الجامعات الغربية العالمية العريقة؛ مما أدى لرفع مؤسسات جامعية كندية شكوى بشأن انتهاك هذه الجامعات للمعايير الأكاديمية الدولية في تعاملها مع الطلبة القطريين، وقد أبدت الجامعات الكندية استعدادها لقبول طلبة قطريين من ضحايا الحصار.

■ ياسر ذويب رئيس اللجنة الكندية لرفع الحصار عن قطر

صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل LUSAIL

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

العدد 1399 - السبت 5 رجب 1441 هـ. 29 فبراير 2020

14

Issue No 1399 - Saturday 29 February 2020

# 1000 يوم من الحصار
## إنجازات قطرية

حققت الرياضة القطرية خلال 1000 يوم من الحصار سلسلة من الإنجازات الادارية المميزة وفاز حمد بن عبدالرحمن العطية رئيس الاتحاد القطري للفروسية والخماسي الحديث برئاسة الاتحاد الآسيوي للفروسية وجاء بمثابة انتصار مهم للرياضة القطرية بعد فوزه في الانتخابات التي أقيمت في العاصمة الإندونيسية جاكرتا بحضور 33 دولة من أعضاء الاتحاد الآسيوي.

وفي كرة الطاولة احتفظ خليل المهندي رئيس الاتحاد القطري لكرة الطاولة بمنصبه نائباً أول لرئيس الاتحاد الدولي للعبة خلال الدورة المقبلة لمدة 4 سنوات حتى عام 2021 بعد نجاحه في الانتخابات التي جرت في مدينة دسلدورف الألمانية على هامش منافسات بطولة العالم.

## إنجازات إدارية وتنظيمية عالمية

## فصل منهجي بين السياسة والرياضة

استقبلت قطر في بطولة «خليجي 24» التي احتضنتها في 26 نوفمبر و8 ديسمبر 2019 منتخبات دول الحصار منذ اللحظة الأولى لوصولها الدوحة بترحاب ودفء شديدين وفتحت أبوابها للجماهير السعودية والبحرينية والإماراتية لمساندة فرقها رغم حرمان منتخبها من الأمر ذاته في بطولة آسيا مطلع 2019 العام نفسه.

أما على صعيد البث التلفزيوني الرياضي فقد قرصنت قناة تُدعى «بي آت كيو» وتتخذ من العاصمة السعودية مقراً لها، بث شبكة قنوات «بي إن سبورت» القطرية، وبثت محتواها بالكامل عبر قمر «عربسات» وهو ما عرضها لتنديد واسع من الأسرة الرياضية الدولية، مع تهديدات بغرامات باهظة الثمن، فضلاً عن اعتبار الخطوة انحداراً أخلاقياً غير مسبوق أدانه الخليجيون والعرب.

ورفع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) صوته عالياً أمام ممارسات القرصنة مطالباً بضرورة التحرك واتخاذ إجراء «فوري وحاسم» بحق «بي آوت كيو» التي ظهرت على الساحة بعد شهرين من الأزمة الخليجية اندلعت في 5 يونيو 2017 وعصفت بالمنطقة برمتها.

وكان الفيفا أصدر بياناً مشتركاً في 31 يوليو 2019 مع نظيريه الآسيوي والأوروبي إضافة إلى روابط دوريات إنجلترا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، حمل تهديداً ووعيداً شديد اللهجة لقناة القرصنة، مستنكراً بأقوى العبارات «عملية السرقة الجارية لحقوق الملكية الفكرية والتجارية».

## 72
### ساعة فقط لتجاوز أزمة الحصار

بعد 1000 يوم على الحصار الجائر الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة إلى مصر على قطر، أثبتت قطر للعالم تمتعها بمرونة وقدرة فائقة على الصمود، لتتمكن من تخطي أزمة الحصار خلال 72 ساعة فقط لتغطية أكثر من 80% من احتياجاتها من المنتجات الغذائية التي كانت تأتيها من دول الحصار.

## إنجازات رياضية باهرة

تبوأ منتخب قطر مكانة مرموقة في القارة الآسيوية بفوزه بالكأس الأغلى في مسابقة كرة القدم علاوة على احتفاظه بالكأس الآسيوية في كرة اليد للمرة الرابعة على التوالي أعوام 2014 و2016 و2018 و2020.

واحتضنت قطر في الأعوام الأخيرة بطولة العالم لكرة اليد وبطولة العالم لألعاب القوى وكأس العالم للأندية علاوة على بطولات قارية ودولية في التنس والسباحة فيما فاز الصقر الذهبي والبطل العالمي والأولمبي معتز عيسى برشم خلال فترة الحصار بجائزة أفضل رياضي في العالم لعام 2017 وذلك خلال الاحتفالية السنوية التي أقامها الاتحاد الدولي لألعاب القوى (IAAF) في إمارة موناكو الفرنسية لاختيار أفضل نجوم الموسم الرياضي 2017 قبل أن يحقق المركز الأول لبطولة العالم لألعاب القوى في قطر عام 2019.

وكان معتز فاز بلقب بطل العالم في مسابقة الوثب العالي ضمن بطولة العالم لألعاب القوى التي جرت في العاصمة البريطانية لندن، مواصلاً سلم الصعود للقمة الذي بدأ عام 2011 بالفوز بذهبية آسيا في العام 2011 ودورة الألعاب العربية في العام ذاته ثم ذهبية بطولة العالم العسكرية في ريو دي جانيرو.

كما حقق خلال فترة الحصار البطل القطري عبدالرحمن صامبا رقما قياسيا جديدا لبطولة الدوري الماسي لألعاب القوى بزمن 47.57 ثانية في سباق 400 متر حواجز متقدما على العداء الأميركي جاكسون برشوان في إنجاز تاريخي لألعاب القوى القطرية أيضا في زمن الحصار بينما أحرز البطل عبدالإله هارون الميدالية البرونزية في بطولة العالم بلندن في سباق 400م.

وأحرز المنتخب القطري لكرة اليد الشاطئية خلال فترة الحصار الميدالية البرونزية في دورة الألعاب العالمية العاشرة التي أقيمت في مدينة «فروتسواف» البولندية وذلك بعد فوزه على نظيره المجري بنتيجة 2 - 1 في مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع.

## 1000 يوم من الحصار الظالم

# مشاريع كأس العالم تسير بثبات في ظل التحديات

نجحت الرياضة القطرية في كسب التحدي وهزمت الحصار على جميع المستويات من خلال العديد من الإنجازات والإنتصارات التي حققها الأبطال والمسؤولون أكدوا من خلالها أن قطر كانت وستظل بخير رغم كل محاولات إضعافها وأن مشاريع كأس العالم المقبلة ستتواصل دون أن يطالها أي تغيير في موعد الجاهزية.

وظل سير العمل في الإنشاءات الرياضية والمرافق المصاحبة لأعمال التحضير لكأس العالم 2022 لها دون نقص ولم يسجل أي نقص في مواد البناء بجميع أنواعها رغم الحصار برا وعلى حركة الطيران والموانئ على قطر منذ 1000 يوم.

و لم تتأثر العلاقة مع أي من الشركات المنفذة لمشاريع كأس العالم بعدما وضعت اللجنة العليا للمشاريع والإرث المكلفة بتنظيم المسابقة خططا بديلة لحالات الطوارئ وعقدت اتفاقيات خاصة مع شركات عالمية قابلة للتفعيل في أي وقت لسد الفراغ في حال انسحبت أي شركة من الشركات المنفذة للمشاريع لأي سبب من الأسباب.

ودفع الحصار نحو تفعيل بشكل مباشر خططها البديلة للطوارئ، حتى تمنع حدوث أي تأخر في عمليات البناء أو حدوث نقص في المواد الأساسية أو إمدادات الشركات المنفذة للبنيات التحتية بفضل تضافر جهود جميع الجهات المعنية في الدولة.

ونجحت اللجنة في تجاوز كل التحديات بمرونة كبيرة وتواصل إيقاع العمل في الإنشاءات الرياضية دون أن يطرأ عليه أي تعديل يذكر ودحضت كل تأثير للحصار على خطط العمل الرئيسية أو على العقود مع المقاولين الرئيسيين بفضل الخطط البديلة التي تم وضعها.

وظلت الشركات المنجزة للإنشاءات ملتزمة بتنفيذ العقود الموقعة معها وتواصلت عمليات الإنجاز تسير وفق الجداول الموضوعة سلفا بينما استمر استقدام العمال وفق الإجراءات المعتمدة.

وتضمنت العقود الرئيسية مع المقاولين التي أبرمتها دولة قطر شرط ضمان الإمداد الضروري لكافة الاحتياجات بعدما كان التعامل مع دول الحصار بوصفها شريكا فقط وليس موردا رئيسيا أو وحيدا.

وتتوزع الأسواق التي تتعامل معها قطر في بناء منشآتها وملاعبها على الصين و دول الاتحاد الأوروبي التي تأتي منها مواد عدة وتركيا وسلطنة عمان وروسيا.

وكان وزير المالية علي شريف العمادي أعلن في وقت سابق أن قطر تنفق نحو خمسمئة مليون دولار أسبوعيا على مشروعات البنية التحتية الرئيسية استعدادا لاستضافة نهائيات كأس العالم 2022.

وتوقع العمادي وقتها استمرار الإنفاق بهذا المستوى ثلاث أو أربع سنوات بسبب بناء ملاعب وطرق سريعة وسكك حديدية ومستشفيات جديدة بنحو إنفاق 200 مليار دولار حتى كأس العالم 2022.